إستراتيجية لتنمية الإسكان الريفي في محافظة القادسية (جمهورية العراق)

د. حيدر عبود كزار الشمري – قسم الجغرافية– جامعة القادسية – العراق

الملخص

إن معرفة الواقع السكني يمثل المرتكز الأساس لمعرفة العجز السكني والحاجة السكنية ومدى التوقع في زيادة الطلب على المساكن مستقبلا ، والتخطيط السليم لتحقيق التوازن بين الطلب على الوحدات السكنية الصالحة للسكن وبين المعروض منها.

وقد تعرض الواقع السكني في ريف محافظة القادسية إلى تدهور واضح وسريع، إذ شهدت تكاليف البناء ارتفاعا ملحوظا في الآونة الأخيرة ، مما انعكس سلبا على زيادة العجز السكني وتردي المسكن الريفي وارتفاع معدل الإشغال لعدد الأفراد في الوحدة السكنية ، حتى بلغت (9,92 شخص / وحدة سكنية) .

وقد بلغ عدد سكان محافظة القادسية (1077614) نسمة في سنة 2009 ، منهم (608325) نسمة يمثلون سكان الحضر وبنسبة (56,5%) من مجموع سكان المحافظة ، في حين بلغ عدد سكان الريف حوالي (469289) نسمة يشكلون نسبة (43,5%) .

وإذا تم احتساب العجز السكني الإجمالي في ضوء أنواع العجز الثلاثة (العجز السكني الخام و العجز السكني بسبب رداءة مواد البناء و العجز السكني بسبب عمر الوحدات السكنية) ، فالمشكلة السكنية تكون أضخم واخطر في المناطق الريفية ، إذ بلغ العجز حوالي (23534) وحدة سكنية ، وبنسبة بلغت (44,3 %) من مجموع الوحدات السكنية الريفية

وبهذا نكون أمام مشكلة عجز في الإسكان الحالي مقداره (23534) وحدة سكنية، تمثل الجانب الكمي في مشكلة الإسكان الريفي ، أما الجانب الثاني من المشكلة فانه يتمثل في نوع الإسكان (البيئة السكنية) خاصة فيما يتعلق بنوع البناء ومدى توفر خدمات البنى التحتية والخدمات المجتمعية وغيرها ، ومن ثم تكون هناك مشكلة إسكان ريفي تحتاج إلى وضع

إستراتيجية لحلها في المدى المنظور والمدى البعيد ، وهو ما سيكون عليه البحث الذي سيعتمد المنهج الوصفي والاستنتاجي وبأساليب مختلفة كمية وتنبؤية في وصف هذه المشكلة وحلها .

وستكون منهجية البحث متوجهة إلى دراسة واقع حال الإسكان الريفي في المحافظة وثم حساب مقدار العجز في الإسكان الحالي والتنبؤ بما ستكون عليه المشكلة في المستقبل ومن ثَمّ وضع إستراتيجية لحلها .

المقدمة :

تعد مشكلة السكن من المشاكل المعقدة والمركبة ,لأنها ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وجغرافية وتخطيطية وعمرانية وفنية. ولكن يبقى البعد الاقتصادي (كلفة البناء وسعر الأرض) من اكبر المشاكل التي تواجهها الجهات المعنية بحل مشكلة السكن . كما إن أهمية الأبعاد الأخرى أيضا كبيرة لان للمسكن أهمية اجتماعية وعمرانية وجمالية تدلل على المستوى الحضاري الذي يمر به العراق.

ولهذا ينبغي أن تكون هناك ستراتيجية أو سياسة إسكانية واضحة المعالم وتنطلق من الواقع الاجتماعي والثقافي والحضاري للعراق مستشرفة آفاق التغيرات الثقافية والحضارية المامولة في المستقبل .لان المجمعات السكنية ليست هياكل عمرانية وفنية فحسب بل مجمعات إنسانية تقوم بها فعاليات ونشاطات خدمية واقتصادية واجتماعية وثقافية مختلفة ، وهي تفرز مشاكل مختلفة أيضا .

مشكلة البحث :

تمحورت مشكلة البحث حول السؤال الأتي :

– كيف يمكن وضع إستراتيجية لتنمية الإسكان الريفي في محافظة القادسية ؟ في ظل النمو السكاني و العجز السكني والحاجة إلى بناء مساكن جديدة ملائمة للسكن مطابقة للمعايير الدولي.

فرضية البحث :

يعاني ريف محافظة القادسية من عجز سكني كمي ونوعي كبيرين ومن المتوقع ان يزداد هذا العجز نتيجة لزيادة عدد السكان خلال السنوات القادمة وحتى سنة الهدف 2020 يتطلب ذلك وضع إستراتيجية لسد ذلك العجز.

أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على شي مهم وحيوي في مسيرة و حياة الإنسان ، وأصبح الشغل الشاغل لكثير من أصحاب القرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، لكونه يمثل يقينا جوهر الكرامة الإنسانية ومرحلة متقدمة من مراحل تطورها ورقيها، وهو توفير سكن ملائم يحفظ كرامة الإنسان ويمنعه من الانزلاق في متاهات التشرد والمحافظة على كيان الأسرة ووحدتها .

وبالتأكيد ما ينطبق على المسكن الحضري ينطبق فعليا على المسكن الريفي ، إذ إن المعايير السكنية التي وضعت لم تميز في فقراتها بين ما هو حضري أم ريفي، وهذا دليل قاطع على ان هذه المعايير واحدة في نظرتها للمسكن سواء كان في الحضر ام الريف ، وهي التفاتة لا تخلو من الحس الإنساني والتجرد والموضوعية في النظر إلى الأشياء التي تمس الذات البشرية .

أهداف البحث :

الهدف الرئيس من هذه الدراسة البحثية هو الوقوف على واقع الإسكان الريفي في محافظة القادسية ، ومدى مطابقته للمعايير الدولية التي اعتمدتها الكثير من الدول المتقدمة والنامية ، واتخاذ جملة من الخطوات العملية و العلمية لحل هذه المشكلة التي أصبحت ظاهرة اتصف بها ريف المحافظة .

منهج البحث وهيكليته :

اعتمد البحث على المنهجين الوصفي والاستنتاجي، مستعملا أساليب مختلفة كمية وتنبؤية في وصف هذه المشكلة وإيجاد الحلول لها ، كما تم استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) . وقد تضمن البحث مقدمة وثلاثة مباحث ، تناول المبحث الأول واقع حال الإسكان الريفي في محافظة القادسية ، أما المبحث الثاني فقد ناقش العجز في الإسكان الريفي ، وجاء المبحث الثالث ليضع إستراتيجية لتنمية الإسكان الريفي بشكل علمي دقيق ، ثم كانت هناك مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات وقائمة بالمصادر والهوامش المستعملة في البحث .

الحدود المكانية والزمانية للدراسة :

تعد محافظة القادسية إحدى محافظات العراق الجنوبية ، التي تقع في الجزء الأوسط من السهل الفيضي ضمن منطقة الفرات الأوسط ، إذ تحدها خمس محافظات من جهاتها المختلفة ، فمن جهة الشمال تحدها محافظة بابل ومن الجنوب محافظة المثنى ، ومن الشرق والشمال الشرقي محافظتا واسط وذي قار ، في حين تقع محافظة النجف الأشرف إلى الغرب منها . أما موقعها الفلكي، فهي تقع بين دائرتي عرض (17 َ– 31°) و(24 َ–32°) شمالا ، وخطي طول (24 َ –44 °) و (49 َ –45°) شرقا ، وتصل مساحة المحافظة إلى (8153 كم 2) بنسبة وصلت إلى (1,9%) من مجموع مساحة العراق الكلية البالغة (434128 كم 2) ، تتكون المحافظة من خمس عشر وحدة إدارية ، وبواقع أربعة أقضية وإحدى عشرة ناحية . خريطة (1) .

خريطة (1)

الموقع الجغرافي والفلكي لمنطقة الدراسة

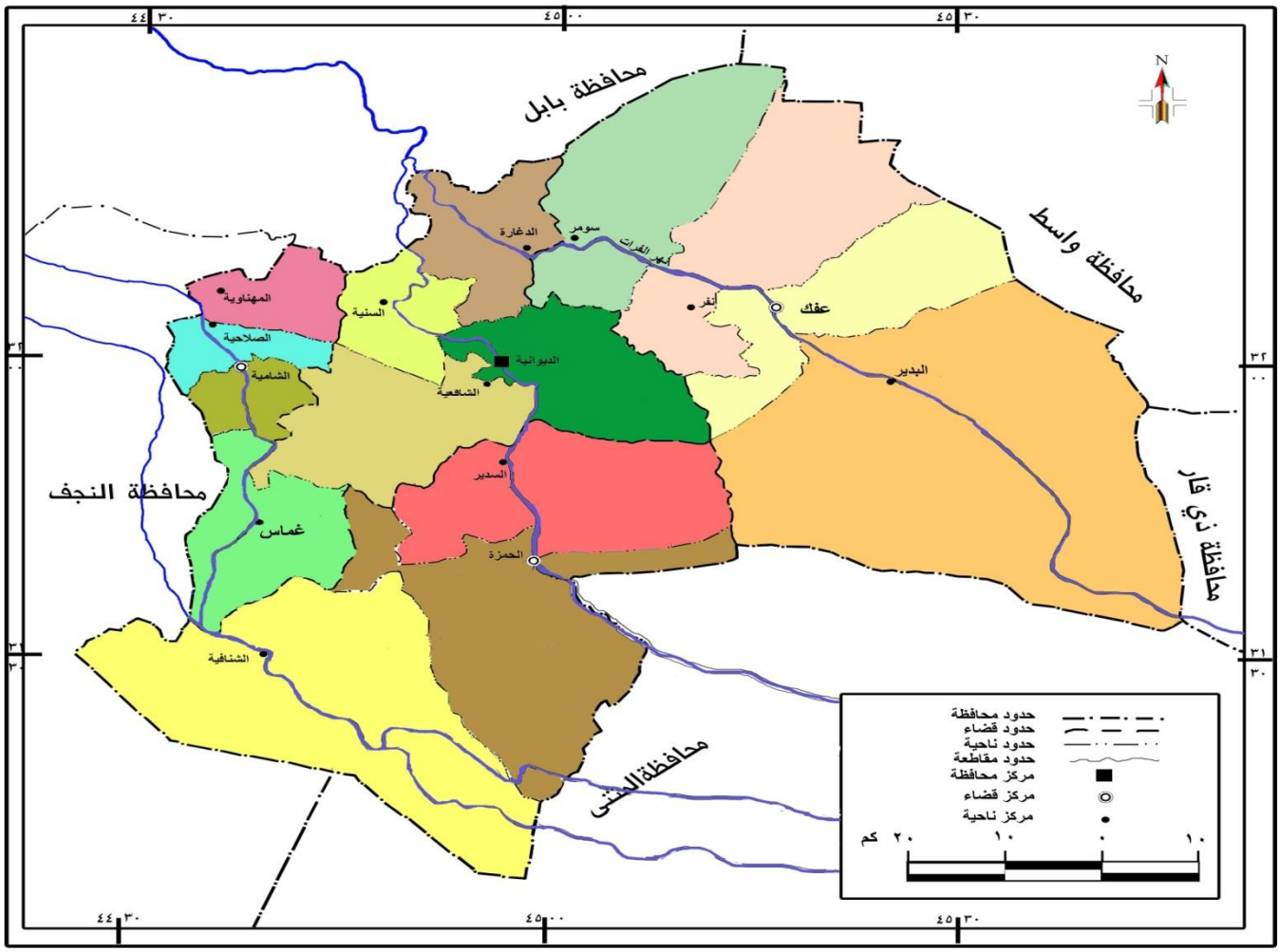

المبحث الأول
واقع حال الإسكان الريفي في محافظة القادسية

يعد اعتماد الإنسان القديم على الزراعة بدلا من الصيد بداية استقراره و تكوين المستقرات الريفية ، وتشير الدلائل التاريخية إلى ان هذا التحول قد حدث في الهلال الخصيب وخاصة في منطقة التلال والهضاب التي تطوق هذا الإقليم ، اذ اكتشفت أولى إشكال تجمعات السكان التي تطورت فيما بعد الى القرى ، إن نشوء القرى القديمة في بلاد الرافدين لم يكن ظاهرة فجائية بل سبقته مرحلتان، اتصفت الأولى بتركيز جهود الإنسان لاستغلال إمكانات وموارد البيئة في محاولاته للبقاء واختراع الأدوات في حدود ٥٥٠٠ ق.م ، أي غلب على هذا المرحلة التفاعل بين الإنسان والبيئة الطبيعية ، أما المرحلة الثانية فقد اتصفت بالتركيز على تفاعل الإنسان مع البيئة الاجتماعية وفيها ظهرت دلائل التحضر واضحة وذلك حوالي٤٠٠٠ م[1].

وقبل التحدث عن واقع حال الإسكان في ريف محافظة القادسية ، لابد من تعريف المسكن الريفي بأنه (المسكن الذي يشيد في الريف او المناطق الريفية) ، فكما للمسكن الحضري وظيفته فللمسكن الريفي أيضا في المجتمع الريفي وظيفته ، ولذلك فمن الضروري معرفة مساحته والتقسيم الداخلي له أي تصميم المسكن واستعماله[2] .

فالمسكن الريفي في منطقة الدراسة متشابه إلى حد ما مع ما موجود في محافظات العراق الأخرى ، فمنه المخطط المنظم ومنه المتواضع البسيط ومنه ما يتكون من طابق او اثنين وهو قليل بالمقارنة مع النوع الأول ، أما من ناحية مواد البناء فالطابوق والحجر والطين وسعف النخيل والقصب والشعر هي المواد المستعملة في بناء المساكن الريفية ، فطبيعة المنطقة تؤدي دورا مهما في تحديد نمط المسكن الريفي[3] .

عناصر المسكن الريفي :-

تتضمن دراسة المسكن الريفي على عناصر متعددة بعضها داخلية وأخرى خارجية وتقسم الى ثلاث مجموعات أساسية [4] :-

1- **عناصر ظاهرية** :- تتعلق بخصائص المسكن من الخارج مثل مساحته ، مظهره ، عدد طوابقه .

تتصف الوحدات السكنية عموما في منطقة الدراسة بصغر المساحة التي تشغلها بأستثناء وجود بعض الوحدات السكنية التي تعيش فيها فئات خاصة من السكان كشيخ العشيرة أو ملاك الأراضي الزراعية ونحوهم من ذوي الدخول المرتفعة . فقد أظهرت الدراسة الميدانية على إن مساحة الوحدات السكنية تتراوح مابين (80-600م2) ، هذا الاختلاف في المساحة يعود إلى

عدم وجود تخطيط مسبق لهذه الوحدات ، فضلا عن اختلاف مساحة ملكية الأرض التي يمتلكها الفلاح و اختلاف حجم الأسرة الريفية ومستواها الاقتصادي والثقافي .

أما الشكل الخارجي للوحدة السكنية وتصميمها فتتميز اغلب المساكن ببساطتها وبسيادة نمط معين في البناء كما إن اغلبها ذات طراز تقليدي قديم بما يتلاءم وظروف البيئة الطبيعية والاجتماعية السائدة في المنطقة وهي بيوت الطين ، صورة (1) .

صورة (1) نموذج من بيوت الطين في منطقة الدراسة

المصدر : الدراسة الميدانية .

كما ظهر في السنوات الأخيرة نمط جديد من البيوت ولو على نطاق ضيق ، وهي بيوت الصفيح (التنك) ، صورة (2) .

صورة (2) بيوت الصفيح (التنك)

المصدر : الدراسة الميدانية .

فضلا عن وجود عدد قليل من المساكن ذات التصاميم المعمارية الحديثة بما يعكس ارتفاع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لساكني تلك الوحدات ، صورة (3) .

صورة (3) طراز بناء حديث في منطقة الدراسة

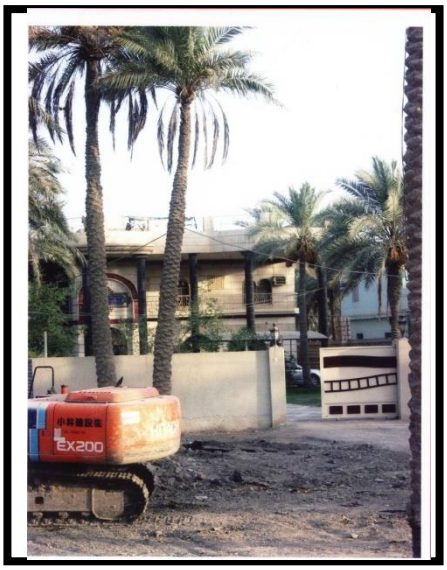

المصدر : الدراسة الميدانية

وتتألف اغلب المساكن الريفية في منطقة الدراسة من وحدات سكنية مستقلة بإرتفاع طابق واحد ونادرا ما توجد وحدات بطابقين وذلك بسبب طبيعة الحياة الاجتماعية في الريف التي تؤكد على العزل التام وحجب الرؤية ، فضلاً عن طبيعة النشاط الاقتصادي للسكان المتمثل بالزراعة وتربية الحيوانات التي تحتاج إلى مخازن وحظائر لابد من توفير الحماية والحراسة لها و طبيعة حياة الفلاح المنفتحة التي تبتعد و تنفر من الأماكن المنغلقة أو الممتدة عمودياً .

2- **عناصر بنائية (مواد البناء) .**

لمادة البناء أهمية كبيرة في دراسة الواقع السكني لمنطقة الدراسة ، لأنها تعطي مؤشراً عن الحالة العمرانية للمساكن وتوزيعها المكاني وتعكس الحالة الاقتصادية والاجتماعية لشاغليها[5] . ومن ابرز هذه المواد البناء هي الطين والطابوق والبلوك ومواد أخرى .

ويتضح من الجدول (1) والخريطة (2) ، إن نسبة الوحدات المشيدة بمادة الطين في عموم ريف المحافظة قد بلغت نحو (33,8%) من مجموع الوحدات السكنية في ريف المحافظة والبالغة (53098) محتلة المرتبة الأولى . وهذا يعني ان ثلث الوحدات السكنية في ريف المحافظة ذات نوعية رديئة وذات كفاءة إنشائية ضعيفة جدا. ولكن المشكلة تبدو اكبر في قضاء عفك، اذ بلغت نسبتها نحو (68%) ، ثم قضاء الحمزة الذي بلغت نسبتها فيه نحو (44,6%)

، ثم قضاء الديوانية وبنسبة بلغت نحو (25%)، وأخيرا قضاء الشامية الذي بلغت النسبة فيه بحدود (12%).

ويرجع سبب ارتفاع النسبة في قضائي عفك والحمزة الى تردي الوضع المعاشي والمادي في ريف نواحي هذين القضائين بسبب شحة المياه وفقر التربة وتفاقم مشاكل الإنتاج الزراعي في نواحي البدير وسومر وعفك والشنافية والسدير .

جدول (1)

عدد ونسب الوحدات السكنية حسب مادة البناء على مستوى القضاء للمناطق الريفية في محافظة القادسية سنة 9 200

خريطة (2)

التوزيع الجغرافي النسبي للوحدات السكنية بحسب مادة البناء في المناطق الريفية في محافظة القادسية سنة 2009

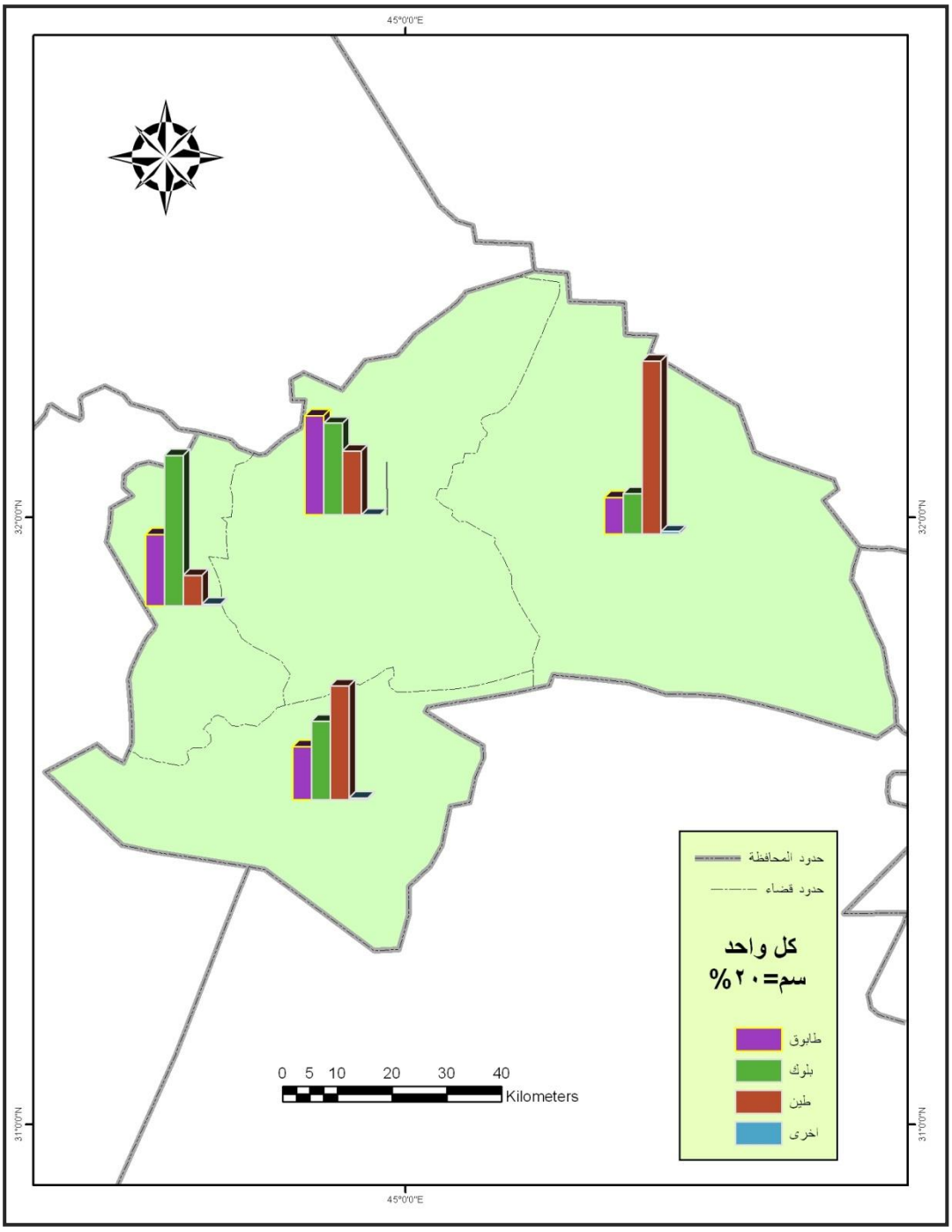

المصدر : جدول (1)

أما مادة البناء الثانية الشائعة في ريف المحافظة فهي مادة البلوك ، وقد بلغت حوالي (37,4 %) من مجموع الوحدات السكنية في ريف المحافظة .أما على مستوى الاقضية فقد احتل قضاء الشامية المرتبة الأولى بنسبة (59%) ثم قضاء الديوانية بنسبة (36%) ثم قضاء الحمزة (30,8%) وهي نسبة مرتفعة مما يؤشر رداءة نسبة كبيرة من الوحدات السكنية في ريف المحافظة . لان هذه الوحدات ذات متانة جيدة ولكن ذات كفاء وظيفية محدودة ، لأنها تتأثر بالظروف الجوية المتطرفة ولا تسمح بالامتداد العمودي . كما ان معظم سكان الريف يشيدون وحداتهم السكنية بمواد أخرى مع هذه المادة مما يشوه منظر البناء وجماليته وربما يضعف من كفاءته الإنشائية أيضا . أما قضاء عفك فقد بلغت نسبة هذه المادة بحدود (16%) ويرجع سبب انخفاضها الى ارتفاع نسبة الوحدات السكنية المشيدة بمادة الطين والتي بلغت (68%) مما يؤشر الوضع السكني المتردي في ريف هذا القضاء .

أما عن الوحدات السكنية المشيدة بمادة الطابوق فقد بلغت نسبتها نحو (27%) ومعظمها في قضاء الديوانية التي بلغت نسبة الوحدات فية نحو (39%) ثم قضاء الشامية بنسبة (28%) ثم قضاء الحمزة بنسبة (20,8%)، وأخيرا قضاء عفك بنسبة (14,4%) مما يؤشر تردي الوضع السكني في عموم ريف المحافظة وخاصة في ريف قضائي عفك والحمزة .

من العوامل التي أثرت سلبيا على الكفاءة الإنشائية ومتانة البناء هي الظروف التي مرَ بها العراق على مدى ثلاثة عقود من الحرب العراقي الإيرانية إلى ظروف الحصار ثم ظروف الاحتلال والإرهاب الذي تكالب على العراق وأخر مسيرة البناء والتنمية فيه ، لان هذه الظروف انعكست بشكل سلبي على الجانب العمراني وبخاصة الوحدات السكنية لان الإنسان العراقي اخذ يحاول انجاز مسكن بسيط بأقل كلفة مما اضطر إلى استخدام مواد قليلة ورديئة النوعية .

3- **عناصر تركيبية** :- تتعلق بعدد الغرف والمرافق الأخرى الملحقة به وكيفية انتظامها في خطة معينة ، وتختلف هذه المكونات سعة ونوعا باختلاف حجم العائلة ومتطلباتها والمستوى المعيشي لها [6] .

أ - **غرف النوم** :- لا يكاد يخلو المسكن الريفي من غرفة او أكثر خاصة بنوم أفراد العائلة وذلك تبعا لحجم ومستواها الاقتصادي ، وقد تكون الغرفة على شكل مستطيل او مربع ، لعل ابسط أنواع المساكن الريفية هو البيت المنفرد المؤلف من غرفة واحدة يستعملها الفلاح وعائلته مسكنا لهم او لإيواء الحيوانات وحفظ غلاله أيضا لذا فهو مضطر إلى تقسيم الغرفة أحيانا بحاجز من طين يفصل بين الجزء الذي يستعمله وعائلته والأخر المخصص للحيوان [7] .

شكل (1) مواد البناء المستخدمة في الوحدات السكنية

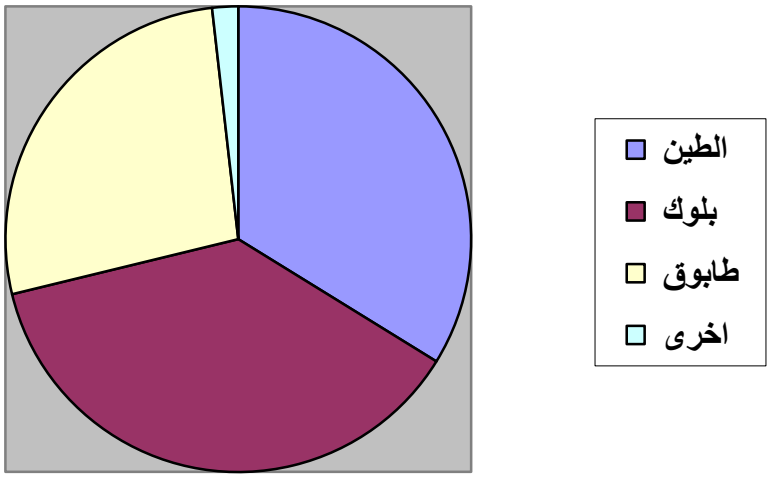

المصدر : الباحثان بالاعتماد على الجدول (1)

ويتضح من خلال الشكل (2) ، أن الوحدات السكنية الريفية في منطقة الدراسة، تختلف في عدد غرف النوم التي توجد فيها ، فبعضها يتكون من غرفة واحدة فقط وأخرى من غرفتين أو ثلاثة ، إذ يتوقف عدد الغرف على حجم الأسرة ومستواها الاقتصادي ، وفيما إذا كانت الأسرة مشتركة أو مستقلة بذاتها .

إن اغلب الوحدات السكنية في منطقة الدراسة تمتلك غرفتي نوم ، و شكلت نسبة (73%) من إجمالي عدد الوحدات السكنية ، . أما الوحدات السكنية التي تمتلك غرفة واحدة مثلت نسبة (20%) من إجمالي عدد الوحدات ، بينما بلغت نسبة الوحدات السكنية التي تمتلك ثلاث غرف فأكثر (7 %) .

ب – المضيف :- ويسمى ايضاً بـ**(الديوانية)** ، وهو يختلف بالمواد التي يبنى منها ، التي قد تكون من القصب او الطين او الطابوق ، وفي الآونة الأخيرة بدا باستعمال الكتل الكونكريتية في بناءه . وهو يؤدي خدمة اجتماعية متأصلة في حياة أبناء الريف، كما انه يعكس المستوى الاقتصادي والاجتماعي للعائلة ، فهو المقر الذي يقيم الغرباء أو الضيوف ، إلى جانب كونه مكان لتناول الطعام[8] .

شكل (2) نسبة الوحدات السكنية بحسب عدد غرف النوم

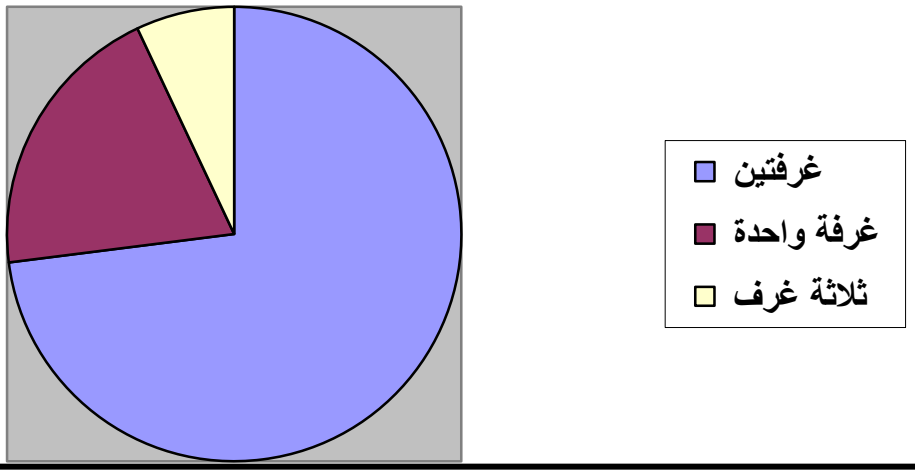

المصدر : الدراسة الميدانية .

ويمكن القول بان مكانة الفرد في القرية ترتبط بسعة ونمط بناء مضيفه والذي يختلف سمة وشكلا تبعا لمكانة العائلة الاجتماعية والاقتصادية ، ويكون المضيف في العادة قريب من الباب الخارجي للمسكن معزولا عن بقية الغرف كما يتجه الباب الى الخارج توفيرا للعزل الاجتماعي .

وتبين من خلال نتائج الدراسة الميدانية بأن نسبة (97%) من مجموع الوحدات السكنية تمتلك مضيف ، كما أن نسبة (3%) لا تمتلك مضيف خصوصاً في الوحدات السكنية المشيدة بمادة الطين .

3-المطبخ :- عبارة عن غرفة تخصص لتحضير الطعام ، وقد تخلو معظم المساكن الريفية من توفره ، إذ يتم الطبخ أما في غرفة المعيشة أو في الساحة أو تحت السلم .

إذ يتضح من خلال الدراسة بأن اغلب الوحدات السكنية تمتلك مطبخ بشكل مستقل ، إذ شكلت هذه الوحدات نسبة (70%) من إجمالي الوحدات السكنية في ريف محافظة القادسية ، بينما بلغت نسبة الوحدات السكنية التي تطهو الطعام في غرفة المعيشة أو ساحة الدار او تحت السلم (30%) من إجمالي الوحدات السكنية .

4-الحمام والمرافق الصحية :- يعد توفر الحمام والمرافق الصحية من المتطلبات الأساسية التي ينبغي توفرها في الوحدة السكنية ، الا ان اغلب المساكن الريفية تفتقر الى وجود (الحمام والمرافق الصحية) ، ووفقا لنتائج الدراسة الميدانية والشكل (3) ، بلغت نسبة الوحدات السكنية التي

تتوفر فيها أماكن خاصة للاستحمام (38%) ، بينما شكلت الوحدات السكنية التي تفتقد للحمامات نسبة (62%) . أما بالنسبة للمرافق الصحية فقد بلغت نسبة الوحدات السكنية التي يتوفر فيها مرافق صحية (55%) ، أما النسبة المتبقية والبالغة (45%) فتتمثل بالوحدات السكنية التي لا يتوفر فيها مرافق صحية وهذه النسبة الأخيرة تشمل الأسر ذات المستوى الاقتصادي والاجتماعي المنخفض ، هذا مما انعكس على مسألة الصرف غير الصحي للمياه الثقيلة لتلك المساكن ، إذ تقوم تلك المساكن بتجميع المياه الثقيلة في حفر صغيرة ذات عمق معين في الأرض وتكون مغطاة بحجارة او قطعة خشبية وتكون هذه الحفر أما داخل المسكن او خارجه [9].

شكل (3) نسبة الوحدات السكنية بحسب المرافق الخدمية فيها

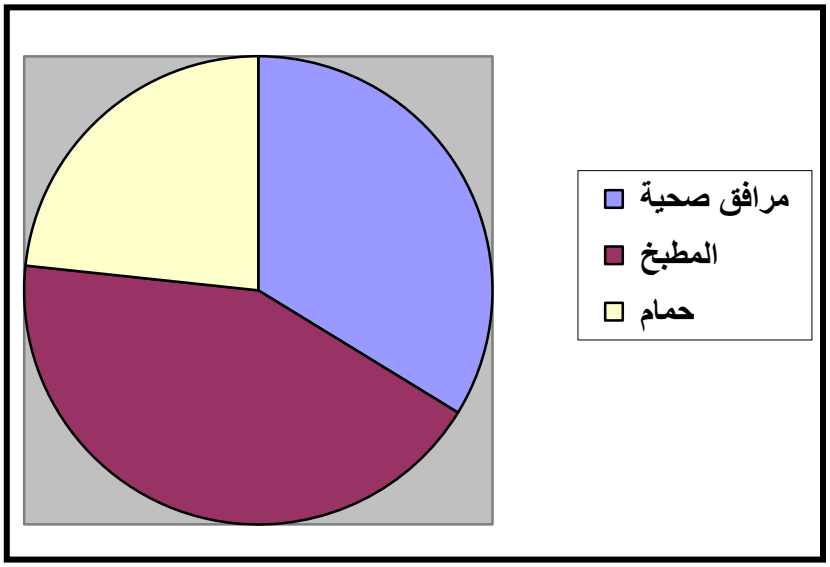

المصدر: الدراسة الميدانية .

5- **الفناء (الحوش)** :- عبارة عن ساحة مكشوفة وسط المسكن تعد جزءاً اساسياً في تصميم المسكن الر يفي بشكل عام والوحدات السكنية لمنطقة الدراسة بشكل خاص ، لما له من وظائف متعددة منها انه يساعد على تهوية المسكن وتلطيف الجو ووصول أشعة الشمس الى مرافقه لاسيما في فصل الشتاء حيث تكون اغلب الغرف مطلة على هذه الساحة كما يستغل لجلوس أفراد العائلة في فصل الصيف كما يستغل جزءاً منه في إيواء الحيوانات .

6- **المخازن وحظائر الحيوانات** :- تحتوي اغلب الوحدات السكنية في منطقة الدراسة على عدة فضاءات بعضها مغلقة وبعضها مفتوحة وهي إما ان تكون داخل المسكن أو خارجه ، إذ تستخدم

تلك الفضاءات كحظائر للحيوانات وأخرى لخزن العلف والمواد الغذائية والوقود اللازم لصنع (الخبز) ، انطلاقا من كون كل مسكن ريفي يحتوي على تنور إذ يعد عنصرا أساسياً في حياة العائلة الريفية [10] .

المبحث الثاني

العجز في الإسكان في ريف محافظة القادسية

يشكل المسكن بالنسبة للإنسان الوقاية من الأخطار البيئية وبنفس الوقت يضمن له الاستمرار في الحياة والتطور أي يحقق له الحد الأدنى من المتطلبات الضرورية للحياة وهو من الأهداف الرئيسة التي يسعى الإنسان إلى توفيرها بعد الغذاء ، لذا فان دراسة مشكلة العجز السكني في محافظة القادسية تعد ضرورة لأنها من المشاكل الأساسية التي ينبغي معالجتها ووضع الحلول الناجعة لها.

وقد تضمنت الدراسة بعض المؤشرات السكنية ومنها العجز السكني وتقديرات الحاجة السكنية في منطقة الدراسة . إن عملية حساب الخزين من الإسكان المستقبلي لا بد من أن تأخذ بنظر الاعتبار عملية الاندثار والتي يحددها عمر البناء ونمط البناء والظروف ألمناخيه للإقليم المدروس ، وهنالك معايير استخدمت من قبل العديد من الباحثين من اجل تقدير عمر البناء ، ففي العراق يستخدم أحيانا معيار 20 سنة للبناء المستخدم فيه مادة الطين ، و 40 سنة للبناء الذي يستخدم فيه المواد الدائمية (الحجر والطابوق) ، وفي أوربا استخدم معيار 60 سنة للبيوت التي تستخدم المواد الدائمية في البناء [10] . وهكذا فان حساب كمية الاندثار وأثرها على عمر البناء أمر مهم في تقدير ألحاجه ومقدار العجز في الإسكان مستقبلا .

- تقدير الحاجة السكنية الريفية سنة 2020

إن مقدار الحاجة إلى الإسكان تتمثل في عدد العوائل الموجودة في المنطقة أو الإقليم المدروس ، وهذا هدف مثالي يعني أن تكون لكل عائله وحده سكنيه ذات نوع ، حجم، سعر ، إيجار مناسب. إن المصدر الأساسي للمعلومات في هذا المجال هو(التعداد السكاني) وهو مصدر مهم إذا ما توفرت فيه المعلومات التفصيلية وخاصة ما يتعلق بالعائلة وهنا تتباين التعدادات السكانية في درجة إعطائها المعلومات الخاصة بالعائلة إذ إن هنالك فرق بين الساكنين في الدار والعائلة كما ويجب التمييز بين العائلة الممتدة (Extended Family) والعائلة المنشطرة أو الذرية (Family unclear) ، كما وان العائلة الممتدة قد تظهر في التعدادات على إنها أكثر من عائله تعيش سويا في بيت واحد قد تنحدر من جد واحد بينما المفهوم الاجتماعي لها كونها عائله تضم الأب وإلام والأولاد المتزوجين، كما وان بعض التعدادات السكانية في العالم تعتمد على رئيس العائلة في تحديد عدد العوائل والأمر يختلف بين البلدان تبعا للعادات والتقاليد وتأثير العامل الديني .

إن الطريقة المثلى لمعرفة الحاجة إلى الإسكان هو أن يكون هنالك تعداد سكاني خاص مبني على حساب عدد العوائل على أساس الرئاسة للعائلة أي وجود الزوج والزوجة أو الزوج المعزول مع الأولاد أو الأم المعزولة مع أولادها ونرى هنا لابد من وجود برنامج كومبيوتري خاص بعدد العوائل وعدد أفرادها وهل هي عائلة ممتدة أم منشطرة أم هنالك عوائل تسكن مع عائلة أخرى وهكذا إذا ما توفرت هذه المعلومات فان الحساب سيكون سهلا ودقيقا[12] .

وقد بلغ عدد سكان محافظة القادسية (1077614) نسمة في سنة 2009 ، منهم (608325) نسمة يمثلون سكان الحضر وبنسبة (56,5%) من مجموع سكان المحافظة ، في حين بلغ عدد سكان الريف حوالي (469289) نسمة يشكلون نسبة (43,5%) .

وعند احتساب عدد سكان الريف لسنة 2020 ، سوف نجد إن عددهم سيصل إلى حوالي (627540) نسمة[13] ، بمعدل سنوي يقدر بنحو (3,08 %) ، إن هذه الأعداد المضافة من السكان هي بالتأكيد سوف تحتاج إلى الكثير من المتطلبات والخدمات ومن بينها السكن المناسب واللائق ، وهذا بحد ذاته يحتاج إلى تقدير الحاجة السكنية في ظل هذه الأعداد الإضافية ومعدلات الاندثار في الوحدات السكنية وهي التي تجاوزت من عمرها 40 سنة .

ولحساب الحاجة الى السكن الريفي لسنة 2020 نستخدم المعادلة الآتية :

توقعات الحاجة إلى الإسكان سنة 2020 = عدد السكان المتوقع سنة 2020 / معدل حجم الأسرة .

627540 / 8,6 = 72969,7 وحدة سكنية هي نسبة الحاجة إلى السكن في ريف محافظة القادسية سنة 2020 م .

- العجز السكني في ريف محافظة القادسية

العجز السكني الخام : هو الفرق بين عدد الأسر وبين عدد الوحدات السكنية خلال فترة زمنية محددة ، اذ يشمل جميع الوحدات السكنية الجيدة (كالدور والشقق) وغير الجيدة(الصرائف والخيم وبيت الشعر والكرفان ...الخ) .

ويتوقف مقدار العجز السكني على ما تم تشييده من وحدات سكنية ، اذ كلما زادت الوحدات السكنية قل العجز السكني وبالعكس ، ومن خلال تحليل الجدول (1) نستطيع استخراج كمية العجز السكني الخام في ريف المحافظة ، إذ بلغت :

54285 – 53098 = 1187 وحدة سكنية كمية العجز السكني الخام ، وبنسبة بلغت (2,2%) من مجموع الوحدات السكنية في المناطق الريفية .

2- **العجز السكني الصافي :** وينقسم إلى :-

أ - العجز السكني بسبب رداءة مواد البناء :

ويتم حساب هذا العجز بعد استبعاد الوحدات السكنية المشيدة بالطين والحجر واللبن الطيني وبيوت الشعر والصرائف وغيرها ، والتي بلغ عددها (18901) وحدة سكنية وبنسبة بلغت (35,6%) من مجموع الوحدات السكنية في ريف محافظة القادسية .

ب- العجز السكني بسبب عمر الوحدات السكنية :

إن العجز السكني الناتج عن استبعاد الوحدات السكنية التي عمرها أكثر من (41) سنة ، والتي بلغ عددها حوالي (3446) [11] وحدة سكنية ، وقد شكلت هذه الوحدات نسبة (6,4 %) من مجموع الوحدات السكنية في المناطق الريفية .

وإذا تم احتساب العجز السكني الإجمالي في ضوء أنواع العجز الثلاثة السابقة (العجز السكني الخام و العجز السكني بسبب رداءة مواد البناء و العجز السكني بسبب عمر الوحدات السكنية) ، فالمشكلة السكنية تكون أضخم واخطر في المناطق الريفية ، إذ بلغ العجز حوالي (23534) وحدة سكنية ، وبنسبة بلغت (44,3 %) من مجموع الوحدات السكنية الريفية .

وذلك لان عدد كبير من الوحدات السكنية مشيدة بمواد الطين واللبن الطيني والحجر والمواد البسيطة الأخرى في المناطق الريفية ، لأسباب اقتصادية واجتماعية وتخطيطية فالمستوى المعاشي الواطئ في الريف ، وغياب دور المخطط والجهات الرسمية في التأثير على السكن الريفي . وهذا الأمر له انعكاسات سلبية على الاستقرار في الريف وعلى عدم الكفاءة الإنشائية والوظيفية للمسكن الريفي في المحافظة .

شكل (4) كمية العجز السكني الريفي في منطقة الدراسة

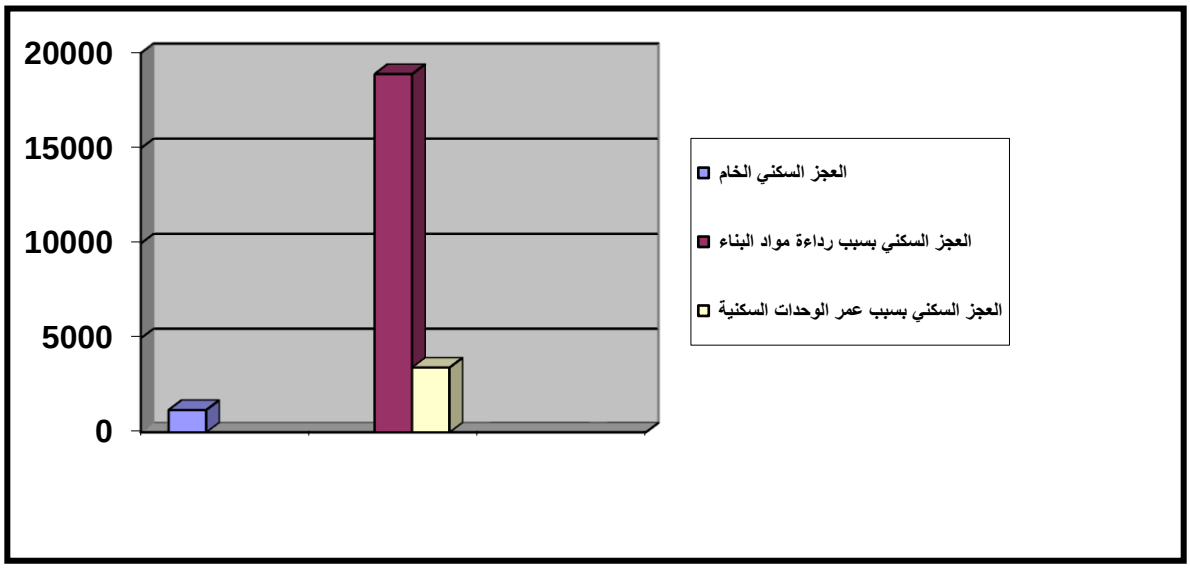

المصدر : جدول (1)

المبحث الثالث

إستراتيجية الإسكان الريفي في محافظة القادسية

أكدت الإستراتيجية العالمية لتوفير المأوى والتي اعتمدت في سنة 1988م، على ضرورة تحسين إنتاج المأوى وتوفيره، ومراجعة سياسات الإسكان الوطنية واعتماد إستراتيجية تمكينية من أجل تحقيق المأوى الملائم للجميع. وفي ذات الإطار رأت (UNHABITAT) بأن ملائمة السكن لا تعني بالضرورة فقط توفير ملاذا وغطاء للإنسان بل تشمل بمعناها المتكامل:

1- توفير المسكن الآمن الذي يتمتع بالخصوصية والملكية وتناسب الفراغات المختلفة طبقا للاحتياجات الأساسية اليومية للإنسان.

2- توافر النظام الإنشائي الأمن وتوافر عناصر الإضاءة والتهوية والتدفئة الطبيعية السليمة.

3- الإمداد بالمرافق الأساسية مثل (التغذية بالمياه والصرف الصحي والكهرباء):

أ - توافر الاستدامة البيئية.

ب - تناسب موقع المسكن إلى مواقع العمل والخدمات العمرانية الأخرى.

4- كل ما سبق ينبغي توافره في حدود التكلفة الملائمة لكي تتحقق الملائمة الحقيقية والكاملة للمسكن، فالملائمة ينبغي أن تلبي احتياجات المستخدمين وتطلعاتهم مع الأخذ في الاعتبار النظرة العامة للتنمية المتدرجة والمستدامة للمجتمع ككل[14].

ولم تكن في العراق إستراتيجية واضحة لمعالجة العجز السكني ، الذي اخذ يتفاقم بعد زيادة النمو السكاني والانفجار العمراني والهجرة الريفية والحضرية والهجرة المترتبة عن الظروف الجيوسياسية ، فتوفير سكن لائق لجميع السكان ، يشكل ضرورة أخلاقية وواجباً وطنياً تبلغ أهميته حداً يحتم تضافر الجهود في القطاع العام والخاص والمجتمعات المحلية ممثلة في مجالسها البلدية وجمعياتها (التعاونية منها والخيرية) وأنديتها وملتقياتها الأدبية والفكرية .

ولغرض تحقيق تنمية ريفية لتغطية العجز السكني المتنامي ، لابد أن تكون التنمية الريفية الشاملة في ريف محافظة القادسية والتي تشمل التنمية الزراعية بشقيها (النباتي والحيواني) ، وتوفير خدمات البنى التحتية والمجتمعية . ويمثل شكل (5) أنموذج لإستراتيجية التنمية السكنية في منطقة الدراسة .

إن تنمية الإسكان الريفي في المحافظة يمكن أن يتحقق من خلال المحاور التالية :

1- إعادة هيكلة المستقرات الريفية .

إن أهم العقبات التي تواجه التنمية الريفية في محافظة القادسية هو انتشار المستقرات

شكل (5)

أنموذج لإستراتيجية التنمية السكنية في منطقة الدراسة .

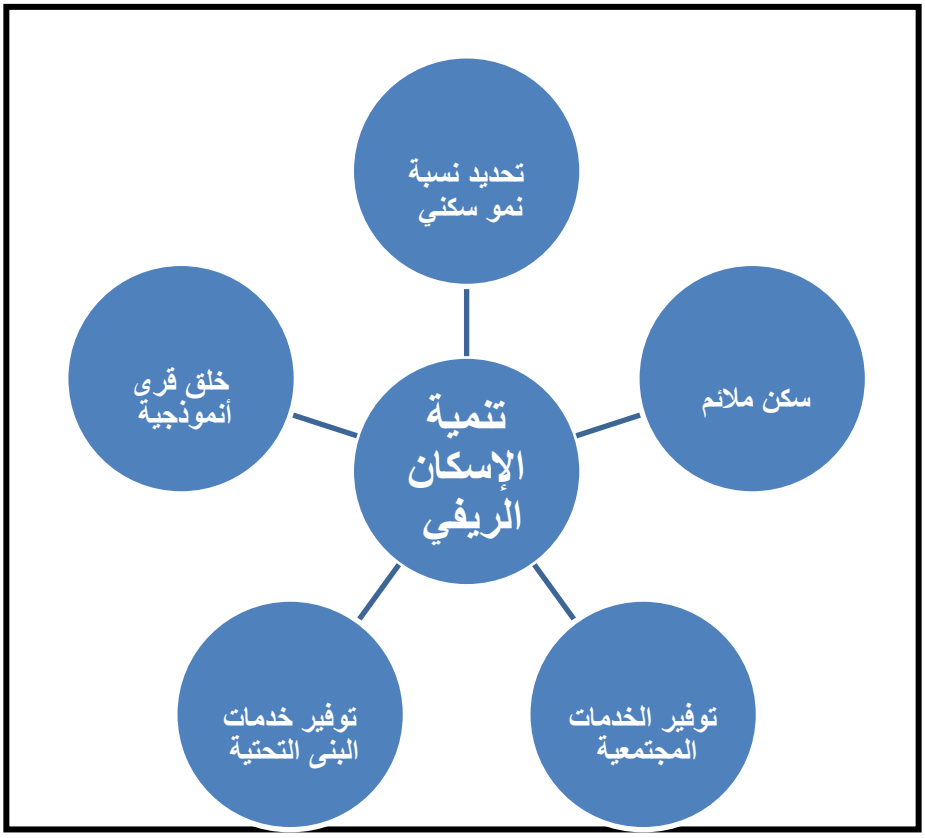

المصدر : من عمل الباحثان .

الريفية بشكل غير منتظم وبأحجام صغيرة ، وهذا يجعل عملية توفير خدمات البنى التحتية والمجتمعية عملية مكلفة جدا ، فضلا عن عشوائية البناء غير المخطط ، وهذا يتطلب العمل على خلق تجمعات ريفية مبنية على أسس تخطيطية ، يكون فيها الحجم السكاني للقرية الريفية معتمدا على أساس وجود مدرسة ابتدائية وحسب المعايير العراقية الخاصة وعلى الأساس الآتي:

تتكون المدرسة الابتدائية من (12) صف وعلى اعتبار ان عدد الطلبة في كل صف لا يزيد على (30) طالب وبالتالي يكون حجم المدرسة (30 × 12 = 360 طالب) .

وبما إن التعليم الابتدائي إلزامي في العراق وان الطلبة في سن الابتدائية تتراوح أعمارهم ما بين (6– 12 سنة) ، هؤلاء يمثلون (15%) من مجموع السكان حسب الفئات العمرية ، لذا فان الحجم السكاني المثالي للقرية يكون (750 نسمة) .

وعلى هذه الحجم السكاني للقرية النموذجية يمكن حساب عدد العوائل وعدد الوحدات السكنية على ان تتوفر في القرية خدمات البنى التحتية من طرق وشبكات ماء وكهرباء ومجاري

واتصالات وهكذا ، وعلى ان يتوفر في مركز القرية إضافة الى المدرسة الابتدائية مسجد وسوق ومركز صحي وملاعب أطفال وغيرها من الخدمات المجتمعية .

2- توفير المساكن الملائمة وسد العجز السكني :

تبين من خلال الدراسة إن مقدار العجز الإجمالي في الإسكان في محافظة القادسية قد بلغ (23534) وحدة سكنية ،حتى سنة (2020) وهذا يتطلب نسبة نمو في الإسكان مقداره (15%) سنويا وهذا النمو يتحقق من خلال :

1- أن تقوم الدولة بتوفير مواد بناء دائمية بأسعار مدعومة للسكن .
2- توفير قروض ميسرة للسكان لتمكينهم من يناء السكن .
3- اعتماد قدر الإمكان تحقيق ما ورد في الفقرة السابقة الخاصة بإعادة هيكلية المستقرات الريفية .
4- ينبغي أن لا يكون التوسع السكني على حساب الأراضي الزراعية ذات الإنتاجية الجيدة، بل يكون في المناطق الأقل خصوبة او غير الزراعية .
5- ربط السكن في القرى بالتنمية الزراعية والهيئات الزراعية والنقابية.
6- الاهتمام بإسكان القرى والأرياف والمناطق النائية لتقليل الفوارق بين الجهات فيما يتعلق بوفرة المساكن وظروفها .
7- تقديم السكن الريفي في القرى مجانا للحد من الهجرة للمدن ، وتقديم المساعدات للبناء الذاتي في الأرياف.
8- تصميم المخططات الرئيسة للمدن والقرى .

3- ما يخص البيئة السكنية :

ليست البيئة السكنية مجرد مساكن تؤوي ساكنيها ، بل هي منظومة من المتغيرات المتعلقة بطبيعة العلاقة الوظيفية بين السكان والبيئة المحيطة به والتي تحقق وحدة اجتماعية (وحدة الجيرة) والتي ينبغي أن تسود في المستقرات الريفية .

إن تحقيق مفهوم وحدة الجيرة في القرى الريفية يحقق :-

- وظيفة سكنية من خلال توفير السكن الجيد والمريح ويتناسب مع المستوى الاقتصادي لساكنيه .
- وظيفة مجتمعية يحققه التصميم الجيد للقرية بما يوفر الاحتياجات النفسية ونوعية الحياة ضمن علاقات اجتماعية متوازنة .
- وظيفة خدمية عن طريق توفير الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية للسكان.

المصادر والهوامش :

1- علي ، تغريد حامد ،الاستقرار الريفي في العراق – دراسة في الاستقرار الريفي لناحية كبيسة ، مجلة المخطط والتنمية ، العدد١٨، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص4 .

2- السعدي ، سعدي محمد صالح و محمد خالص رؤوف ومضر خليل العمر، جغرافية الإسكان، دار الحكمة للطباعة والنشر ، اربيل ، 1990 ، ص 120 -123 .

3- المصدر نفسه .

4- عطوي ، عبد الله ، جغرافية الاستيطان الريفي ، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،2010 ، ص202.

5- السعدي ، سعدي محمد صالح و محمد خالص رؤوف ومضر خليل العمر، المصدر السابق ، ص139.

6- الكندري، عبد الله رمضان ، مشكلة الإسكان في دولة الكويت ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، العدد (86) ، قسم الجغرافيا ، جامعة الكويت ، الكويت ، 1986، ص 12 .

7- ظاهر ، باسم عيسى عبد الرحمن ، تشكيل وتوجيه التنمية الريفيّة في الريف الفلسطينيّ ، رسالة ماجستير غير منشورة في هندسة العمارة ، جامعة النجاح ، نابلس ، فلسطين ، 2009 ، ص 44 .

8- http://www.google.co.ma/search?q=les+formes+d%27habitat+rural&hl=fr

9- الدراسة الميدانية .

10- الدليمي، محمد دلف احمد ، الأسس النظرية والتطبيقية لتقدير ألحاجه والعجز في الإسكان ، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية ، العدد الثاني ، جامعة الانبار ، العراق ، 2002 ، ص 80.

11- جدول (1) .

12- الدليمي، محمد دلف احمد ، مشكلة الإسكان الحضري بين العجز في الكم ورداءة النوع ، بحث مقدم الى مؤتمر(الجغرافيا والتخطيط) جامعة حلب كلية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، 2007 ، ص3 .

13- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الهيئة العليا للتعداد العام والسكان والمساكن ، التعداد العام والمباني والمساكن والمنشأة والأسر ، سلسلة تقارير الترقيم والحصر ، تقرير رقم (9) ، 2011.

14- نصير ، عاطف ، السياسات الإسكانية بين الواقع وتطلعات المستقبل ، مؤتمر الإسكان واقع تطلعات وطموح ، جامعة العلوم التطبيقية الأهلية ، عمان _ الأردن ، 2004 ، ص 5.